مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الجلسة الثلاثون

البند الرابع – نقاش عام

مداخلة شفهية

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

22 سبتمبر 2015

ألقتها: سلمى عامر

شكرًا سيدي الرئيس

تعبر منظماتنا عن بالغ قلقها إزاء القيود المتزايدة بحق منظمات حقوق الإنسان المستقلة والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين في المغرب. تشمل أنماط القيود حظر أنشطة المنظمات غير الحكومية، والعوائق الإدارية على عملية التسجيل القانوني، بالإضافة للعديد من الانتهاكات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان.

يواجه 37 فرعًا من الفروع ال97 للجمعية المغربية لحقوق الإنسان في أنحاء البلاد عقبات إدارية لتجديد تسجيلهم القانوني. بالإضافة إلى أن 93 نشاطًا للجمعية المغربية فقط منع مند يوليو 2014. فضلًا عن منع عدد من أنشطة منظمات حقوقية أخرى في المغرب. إن مثل تلك العقبات تعد بمثابة تقويض لشرعية العملية الانتخابية التي بدأتها المغرب الشهر الماضي.

يتعرض كذلك **نشطاء حقوق الإنسان للحظر من السفر والمضايقات القضائية والترهيب على يد قوات الأمن**

الأسبوع الماضي، تم التحقيق مع **المعطي منجب** رئيس جمعية "الحرية الأن"، حول عمله في مجال حقوق الإنسان، و وجهت له تهم التشهير، نشر أخبار كاذبة، والإضرار بصورة المغرب. ورغم عدم توجيه أية اتهامات إليه بشكل رسمي، إلا أنه تم منعه من السفر.

في 8 سبتمبر 2015، قامت السلطات المغربية باستجواب **كريمة نادر** نائبة رئيس الجمعية المغربية للحقوق الرقمية بشأن تقرير صادر عن منظمة الخصوصية الدولية حول الرقابة في المغرب. ووجهت إليها اتهامات خطيرة تصل عقوبتها للسجن حال إدانتها. تتضمن التهم "الوشاية كاذبة"، "تسفيه مجهودات الدولة"، و"إهانة السلطات".

كذلك في 25 أغسطس 2015، قامت السلطات المغربية بمنع سفر المدافع عن حقوق الإنسان **عبد الصمد عياش** عضو الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية، كان **عياش** قد تم استدعائه للتحقيق في وقت

سابق، في 15 أغسطس، وسُئل حول عمله كصحفي، ومدافع عن حقوق الإنسان، ووجهت إليه تهم تتعلق بزعزعة ولاء المواطنين للمؤسسات الدستورية ومحاولة زرع الفتنة، وخدمة أجندات أجنبية. وتم إطلاق سراحه في وقت لاحق.

إننا ندعو الحكومة المغربية لوقف التضييقات والقيود المفروضة على المجتمع المدني، والكف عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، وفقًا للدستور المغربي، والتزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان. كما نذكر الحكومة المغربية بالدور الحسم الذي يلعبه المجتمع المدني في العملية الديمقراطية.

إن وجود مجتمع مدني فعال ومستقل وحر، هو واحد من دعائم الحكم الديمقراطي، وفاعلًا رئيسيًا في سبيل دعم الاستقرار والتقدم، ولا غنى عنه لضمان نجاح الانتقال الديمقراطي في المغرب.